* المقايضة * النقود وظهارف المحاضرة الاولى

تعريف المقايضة "عملية مبادلة سلعة بسلعة اخرى، او مبادلة خدمة بخدمة اخرى، او مبادلة سلعة بخدمة دون استخدام النقود"

مثلا مبادلة سلعة القطن بسلعة القمح بمعنى آخر التنازل عن سلعة القطن التي تحوزت شخص ما مقابل الحصول على سلعة القمح التي تكون تحوزت شخص آخر... ان هذه العملية واجهت العديد من الصعوبات يمكن ان نوجزها بالاتي :-

١- صعوبة ايجاد التوافق بين رغبات الافراد :

ان اول الصعوبات التي تواجه عملية المقايضة هي ضرورة تحقيق التوافق بين طرفي المبادلة فالشخص الذي يرغب في مبادلة سلعة ما بسلعة اخرى، لابد ان يبحث عن شخص يرغب في الوقت نفسه في الحصول على السلعة، ان هذه العملية فيها مقدار كبير من الجهد والعناء الذي يتحمله الفرد في سبيل البحث عن غيرهم ممن تتوافق معهم الرغبة في الحصول على السلعة نفسها محل التبادل وتزداد صعوبة توافق الرغبات، اذ علمنا أن هذا التوافق يجب ان يكون ليس فقط في نوع السلع محل التبادل، بل يكون التوافق في جودة السلع وزمان ومكان التبادل.

٢- صعوبة تجزئة كثير من السلع والخدمات

قد تحول صعوبة واحيانا استحالة تجزئة انواع عديدة من السلع والخدمات من انجاز المقايضة مثلا قد يرى مزارع الماشية الذي يرغب في الحصول على القمح، ان رأسا من الماشية يساوي خمسين كيلة من القمح، واذا كان لا يحتاج الا الى خمسة وعشرين كيلة من القمح فكيف تتم عملية المقايضة وما يحتاجه من القمح لا يساوي الا نصف راس الماشية وهي لا تقبل التجزئة، وهكذا فالصعوبة الثانية من صعوبات المقايضة هي عدم قابلية بعض السلع للتجزئة

٣- صعوبة ايجاد مقياس للدفع

أن عدم وجود مقياس للدفع في تلك الفترة كانت السلع تتبادل بالكم وكان الظلم يقع على طرف على حساب الطرف الآخر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة الأولى

٤- صعوبة تخزين السلع والخدمات

إذا أراد شخص أن يدخر جزءاً من إنتاجه ليستهلكه أو يبادله بغيره من السلع في المستقبل، لابد أن يحتفظ به في صورة سلعية، وهذا أمر أصعب وذلك لأن كثيراً من السلع قد يصعب تخزينها، بسبب التلف وبخاصة السلع الزراعية، وقد يؤدي به إلى استهلاكها بسرعة أو يقوم بمبادلتها بسلعة أخرى، قد لا يكون بحاجة إليها أو قد يقبل بشروط للمبادلة ما كان لو كانت سلعته قابلة للتخزين لمدة طويلة، ومن هذا يتضح أن لصعوبة الرابعة هي صعوبة تخزين السلع والخدمات. وعند مرور الزمن اتفقت المجتمعات البشرية على استخدام بعض السلع كوسيلة مبادلة وسيطة وكسلعة استهلاكية في الوقت نفسه مثل (الحرير، والقمح، والأرز والشاي) وهكذا ظهرت الصورة الثانية من صور التبادل التجاري (المقايضة بسلعة وسيطة) فقد اتضح بعض السلع تقوم بدور الوساطة بين سلعتين آخرتين مختلفتين، مثلاً إذا كان الحرير هو السلعة الوسيطة وأردنا مبادلة سلعة الصوف مقابل الحصول على سلعة القمح، فتتم مبادلة الصوف بالحرير أولاً، ثم مبادلة الحرير بالقمح وهكذا لبقية السلع.

استمرت هذه العملية عدة قرون حتى انتقلت البشرية إلى استخدام الذهب والفضة كنقود معدنية لتسهيل عملية تبادل السلع والخدمات فيما بينهم. وفي كل مرحلة من مراحل التطور كان الإنسان يكتشف شيئاً متميزاً ونوعاً جديداً من أنواع النقود، حتى تم الوصول إلى النقود الورقية التي بحوزتنا الآن.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة الثانية

١١ النقود ١١

① تعريف النقود: "النقود هي كل ما يلقى قبولاً عاماً ويؤدي وظائف النقود الفنية كوسيط للتبادل ومستودع للقيمة ومقياس للقيم الحالية والمستقبلية" ويعد هذا التعريف الأضيق للنقود.
أما التعريف الأوسع للنقود فهو "كل ما يلقى قبولاً عاماً ويؤدي وظائف النقود الفنية والديناميكية".

② وظائف النقود:
أ- النقود وسيلة للتبادل: إن من أهم الصعوبات التي عانت المقايضة تتمثل بصعوبة إجراء التبادل، وذلك بسبب عدم توافق الرغبات بين أطراف المقايضة في الزمان والمكان الملائمين، ولذلك تعد النقود الوسيلة التي يتم من خلالها نقل الملكية للسلع والخدمات من طرف لآخر ولكن ثم تجنب تسهل التبادل بين طرفين دون الحاجة إلى طرف ثالث، ويعقد نجاح النقود للقيام بهذه الوظيفة على قبولها من جميع المتعاملين بحيث تشكل قوة شرائية عامة، تمكن من يطلبها الحصول على ما يعادل قيمتها من أي سلعة أو خدمة تعرض للبيع في السوق، ولكي تزداد الثقة فيها كقوة شرائية، لابد أن تكون ثابتة القيمة، بحيث تتقلب في حدود ضيقة.

ب- النقود مستودع للقيمة: إن من أهم الصعوبات التي واجهت المقايضة هو عدم قابلية بعض السلع للتخزين ومن ثم لا يمكن الاحتفاظ بقيمتها لفترة مستقبلية، ومن هنا جاءت النقود لتقوم بهذه الوظيفة، حيث إن الحصول على النقود لا يعني انفاقها في الزمن الحاضر وإنما يمكن إنفاقها في فترات لاحقة لمقابلة الاحتياجات المستقبلية والطارئة، وهي بذلك تقوم بالاحتفاظ بالقيمة لأنها تتصف بسهولة حفظها كما أنها تجنب الفرد أعباء التخزين والتلف. ويشترط لتأدية هذه الوظيفة أن تحتفظ النقود بقيمتها النسبية لفترة طويلة، بحيث لا تكون عرضة للتقلبات التي تؤدي إلى عدم استقرار قيمتها، وهذا يقتضي ضرورة توافر الثبات النسبي للنقود.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة الثانية

٢) النقود مقياس للقيمة: وفي استخدام النقود كوحدة حساب لتحديد قيم السلع والخدمات وقيمة كل سلعة الى غيرها من السلع. لذلك اصبحت النقود هي الاساس للاستبدال وبخاصة بين السلع الكبيرة الحجم التي يصعب تجزئتها الى وحدات صغيرة دون ان تفقد قيمتها، ومن هذه الوظيفة اشتقت وظيفة فرعية هي استخدامها كوحدة للحساب فالوحدة النقدية لاي دولة هي وحدة تقاس بها قيم السلع والخدمات في المجتمع، فاذا كان يمكن مبادلة الة معينة بمائة كيلو من الارز وكان ثمن كيلو الارز نصف دينار، فمعنى ذلك ان ثمن الالة خمسون دينار ويرى البعض انه يجب ان لا نخلط بين وظيفة النقود كوحدة للحساب ووظيفتها كمعيار للقيمة، فالنقود كوحدة للحساب لا يمكن ان تتغير بأي حال من الاحوال، اما في حين النقود كمعيار للقيمة يمكن ان تتغير قيمتها (قوتها الشرائية) من وقت لاخر ولذلك فان مقياس القيمة لا يتعلق بالثبات المطلق ومع ذلك فلابد ان تتمتع النقود كمعيار للقيمة بالثبات النسبي على الاقل والا فقدت قدرتها على اداء هذه الوظيفة.

ب- النقود مقياس للمدفوعات الاجلة: كما تؤدي النقود وظيفتها للقيم الحالية، فانها تؤدي دورها كمقياس للقيم المستقبلية. وفي التنظيم الاقتصادي الحديث فان الكثير من تعاقدات الافراد والجماعات لسداد حقوق مستقبلية يتم دفعها وكثيرا ما تقوم الحكومة بالاقتراض من الافراد عن طريق بيعها السندات، فتبيع الحكومة لسند ب ١٠٠ الف دينار عراقي وتعهدها بسداد قيمته بعد ١٥ سنة مع الفوائد يفترض ان النقود استخدمت في هذه الحالة للمدفوعات الاجلة، ولكي تقوم النقود بهذه الوظيفة لابد ان تحتفظ بقيمتها لفترة طويلة نسبيا، اي لابد من توفر الثقة بين الطرفين والراشن بأن قيمة الوحدة النقدية لن تتغير في وقت السداد عنها في وقت ابرام العقود.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة الثالثة (١)

" قيمة النقود "

تكتسب النقود قيمتها من قبولها كوسيلة للدفع. فالنقود طالما تكون مقبولة كوسيلة للدفع فإنها تكون قادرة على شراء السلع والخدمات ذات الفائدة في حدود إمكانها، لذلك فإن قيمة النقود تكمن ليس في مقدرتها المباشرة على إشباع الحاجات ولكن في طاقتها الشرائية.

إن المقصود بتعبير "قيمة النقود" هو القوة الشرائية للنقود، أي طاقتها الشرائية، كمية السلع والخدمات التي تستطيع وحدة النقود شراءها، أي إن القوة الشرائية للنقود تتوقف على أسعار السلع والخدمات التي تشترى، وعليه فكلما كان مستوى الأسعار منخفضاً كلما كبرت القوة الشرائية للنقود، وكلما كان مستوى الأسعار مرتفعاً كلما انخفضت القوة الشرائية للنقود، فالقوة الشرائية للنقود تتغير عكسياً مع مستوى الأسعار، وعليه فإن قيمة النقود ما هي إلا مقلوب مستوى الأسعار.

$$VM = \frac{1}{P}$$

حيث: VM = قيمة النقود

P = مستوى الأسعار

أشار كينز إلى أن قيمة النقود من محتوى معين إنما تتوقف على كمية السلع والخدمات التي تقوم وحدة النقد بشرائها ويتبع ذلك أن قيمة النقود يمكن أن تقاس بواسطة أسعار مجموعة من السلع مكونة من السلع والخدمات المزدية التي تختلف أوزانها حسب أهمية كل منها.

* معايير قياس قيمة النقود

① معيار الجملة: وفقاً لهذا المعيار فإن قيمة النقود إنما يعبر عنها بواسطة جميع السلع التي تباع في أسواق الجملة والتي تسجل أسعارها بانتظام، ومعيار الجملة عادة ما يكون منضبطاً وذلك لأن أسعار الجملة إنما تسجل وموجودة ومعلنة معرفتها، ولما كان المتعامل في سوق الجملة يكون بكميات كبيرة فإن قيمة النقود بواسطة هذا المعيار إنما يطلق عليه قيمة الجملة.

② معيار الاستهلاك: ويقضي هذا المعيار بأن قيمة النقود تقاس بواسطة السلع والخدمات التي عادة تشترى وتستهلك بواسطة العائلة المتوسطة الدخل، ويطلق على هذا المعيار قيمة التجزئة أو تكلفة المعيشة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة الثالثة (3)

العمال

③ معيار العمل: وهذا المعيار يحدد قيمة النقود في تأجيل وتحديد قيمة النقود على أساس معدل الأجر المدفوع عن يوم عمل ويسمى هذا المعيار بـ "قيمة العمل للنقود".

* أنواع النقود *

① النقود السلعية: وتتمثل في السلع التي يتوفر فيها شرط القبول العام في مجتمع معين، مثل المنتجات الزراعية، الأغنام، الحيوانات، الزينة، سبائك الذهب، كما تتضمن النقود المساعدة التي تصدرها الدولة كالنقود البرونزية والنيكلية، والنحاسية.

② النقود الورقية: وهي النقود التي تصدرها السلطات بواسطة البنوك المركزية والبنوك، الاعتماد على هذه النقود هي انها ذات تكلفة قليلة إذا ما قورنت بسك المعادن، وكانت هذه النقود غطاء كامل من الذهب، حيث كان من السهل تحويلها بأي وقت إلى المعدن الذي تمثله ولكن التطور التاريخي والاقتصادي أدى إلى الابتعاد عن هذا النمط من الغطاء، فالنقود ليس لها غطاء ذهبي، وبذلك انقسمت النقود إلى نوعين هما:

أ) نقود ورقية قابلة للصرف: وهي التي يمكن استبدال قيمتها بالذهب.

ب) نقود غير قابلة للصرف (الإلزامية): وهي التي ليس لها غطاء ذهبي بالكامل إذ تستمد قيمتها قوتها من التشريعات داخل البلد وقوتها الشرائية في الخارج.

ج) النقود المصرفية: وتتكون من الطبالغ المودعة بالحسابات الجارية بالمصارف، والتي يمكن التعامل معها عن طريق الشيكات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة الرابعة

"القواعد النقدية"

يتالف النظام النقدي لقطر ما مما يلي:

١- انواع النقود التي تستخدم في ذلك القطر وتتالف من النقود الورقية والمسكوكات والودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية

٢- المؤسسات التي تمتلك سلطة ومسؤولية خلق النقود وابطالها وتتكون بصورة رئيسية من الحكومة الممثلة بوزارة المالية او الخزينة المركزية والبنك المركزي) والمصارف التجارية والمؤسسات المالية التي تحتفظ بودائع الجمهور لديها

٣- القوانين والقواعد والتنظيمات والتعليمات والاساليب التي تحكم خلق النقود وابطالها، وهي عديدة ومتنوعة ولكنها تهدف جميعاً الى جعل الادارة النقدية سهلة ومرنة وكفوءة

ان الخاصية الوحيدة لاي نظام نقدي هي قاعدة القيمة المعتمدة التي ترتبط بها جميع النواحي الاخرى للنظام النقدي ويقصد بقاعدة القيمة المقياس الذي يتخذه النظام اساساً لتحديد القيمة المتداولة للنقود ومن ثم تحديد القيم الاقتصادية لجميع السلع والخدمات ومقارنتها ببعضها في التبادل ولان قاعدة القيمة هذه تحتل مركزاً اساسياً في النظم النقدية فقد اخذ شيئاً اعتيادياً ان يشار الى هذه النظم باسم القاعدة النقدية التي تستند اليها نظام قاعدة الذهب ونظام قاعدة المعدنين (او كتلة معينة من الذهب مثلاً اصم ذهب او ما يعادله من الفضة) ويقصد بقاعدة المعدنين على نوعين من النقود المعدنية من معدنين مختلفين ترتبط قيمتها ببعضهما البعض ما يقود الى اصدار النقود الورقية بناءً على هذه النقود المعدنية ومن اهم شروط قاعدة المعدنين ان تكون الظروف السوقية للمعدنين كفيلة بالمحافظة على النسبة بينهم. مختلفة عن القاعدة الثالثة وهي نظام القاعدة الورقية.

تقسم الانظمة والقواعد النقدية الى مجموعتين هما

١- الانظمة والقاعدة النقدية المعدنية او السلعية

٢- النظام النقدي الورقي غير القابل للتحويل

يجري في الانظمة النقدية السلعية تعريف وحدة الحساب الوطنية كالدينار مثلاً بوزن معين من معدن نادر (ثمين) كالذهب او الفضة او بكلا المعدنين اي بتحديد نسبة تبادل ثابتة بين المعدنين، كما يسمح النظام النقدي السلعي بالتدفق الحر للمعدن القاعدة من النظام واليه، فيما يمكن الجمهور تحويل الذهب والفضة لدى سلطة النقد المركزية الى نقد ورقي او معدني بسعر يتحدد بوحدة الحساب المعرفة قانوناً، كذلك يحق للجمهور استيراد الذهب وتصديره بحرية تامة، ولاجل تفعيل اي طلبات تحويل العملة الورقية الى ذهب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة الرابعة

٢

وكان على السلطة المركزية ان تحتفظ بكمية من الذهب معززة قانوناً نسبة معينة من كمية العملة في التداول ، وبما ان عرض النقد في نظام قاعدة الذهب يتحدد بمقدار المتوفر من الذهب لدى سلطات النقد المركزية ، وان ليس هناك ما يضمن توفر كمية كافية منه لمواجهة احتياطات الاقتصاد الوطني من النقود ، فقد انتهى العمل بهذا النظام في العالم في الثلاثينيات من القرن العشرين وحلت محله القاعدة الورقية القانونية

يرتكز النظام النقدي الورقي على قانون تصدره الدولة وتحدد بموجبه وحدة النقود المتداولة دون تعريف قيمتها بسلعة من السلع ، كما لا توجد علاقة بين النقود المتداولة والاحتياطيات الذهبية التي يحتفظ بها البنك المركزي حيث لا يمكن تحويل النقود الورقية الى ذهب او فضة بموجب القانون ، لذا اشار الى النقد الورقي على انه (نقد قانوني) ويصبح من الواجب على المواطنين قبول التعامل بالنقود الورقية تنفيذاً لمفهوم في الحالات التي تصدرها وإلزامها ذات إجبار قانوني غير محدد لأغراض المدفوعات المختلفة . وتعرف قاعدة النقود الورقية وحدة المحاسب النقدية بذاتها وليست سلعة معينة ، إذ حدث ان تحددت قاعدة النقد الورقية بكمية من الذهب واحتفظ البنك المركزي بسبائك وخبيئة كاحتياطي مقابل العملة . فإن الهدف من ذلك هو ان تكون القوة الشرائية للنقود سواء كانت عملة او نقود ودائع مساوية مع قيمة النقد الاساسي (الذهب)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة السادسة ⑥

عرض النقود

* عرض النقود بالمعنى الواسع M_2

تعد النقود وسيلة للتبادل وتؤثر ايضا في سلوك الانفاق للمستهلكين باعتبارها جزءا من ثروة الافراد كمستودع للقيمة، فعندما تزداد الارصدة النقدية لدى الافراد تزداد ثروتهم فتحفزهم على الانفاق ومن ثم تؤثر على الطلب الكلي على السلع والخدمات

اذا اخذنا التأثير السلوكي للنقود بنظر الاعتبار يجب أن نصنف الى M_1 ما يمتلكه الافراد من ارصدة نقدية في حسابات التوفير او يشكل ودائع تابته صغيرة لدى البنوك او حسابات التوفير، ويقصد بالودائع الثابتة المبالغ التي يرتبط ايداعها بفترة زمنية محدودة بخلاف حسابات التوفير الاعتيادية التي لا تحدد لها فترة زمنية معينة وملزمة وعلى هذا الاساس فأن M_2 تشمل الاتي

$M_2 = M_1 +$ حسابات التوفير + ودائع زمنية ثابتة للافراد

وبالرغم من عدم امكانية سحب النقود من حسابات التوفير والودائع الثابتة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى بالسهولة التي تسحب بها حسابات الجارية، فأن تأثير زيادة او انخفاض الارصدة النقدية في الحسابات الاولى لا يقل اهمية عن تأثير ما في الحسابات الاخيرة على الانفاق الاستهلاكي للافراد. لذلك اصبح من المتعارف عليه في الدراسات التطبيقية عند البحث في تأثير النقود او الثروة على السلوك الاستهلاكي ان يستخدم الباحثون مقياس M_2 لكمية النقود في التداول، وفي الدول المتقدمة حيث تتوفر الاسواق المالية والنقدية المتطورة يضاف الى مقياس M_2 ايضا ودائع الاسواق النقدية التي تودع لدى الوسطاء الماليين وتدفع عليها فوائد متغيرة تقررها الاسواق وليس فوائد ثابتة كما هو الحال عادة في حسابات التوفير والودائع الثابتة

* عرض النقود بالمعنى الاوسع M_3

وهو مقياس لكمية النقود اوسع من M_2 حيث يضاف الى M_2 الودائع الكبيرة المعائدة الى رجال الاعمال والمستثمرين والشركات الكبرى للحصول على M_3 وفقا للمعادلة التالية

$M_3 = M_2 +$ ودائع المستثمرين لزمنية

وسيتخدم هذا المقياس عادة عند البحث في تأثير النقود على السلوك الانفاقي للمستثمرين، لان تأثير النقود في الواقع لا يقتصر على السلوك الانفاقي للمستهلكين وانما يتعدى ذلك التأثير على سلوك المستثمرين ايضا وعلى قراراتهم في الاختيار بين الاحتفاظ بارصدة نقدية او استخدامها في شراء اوراق مالية كالاسهم والسندات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة السادسة (2)

* عرض النقود بمقياس السيولة (L)

مما تقدم نستطيع ان نستنتج بأن استخدام المقياس المناسب لكمية النقود لتقرر في اغلب الحالات بالهدف من قياسها، فيمكن مثلا اضافة ودائع اخرى الى M3 حسب تدرج سيولة الودائع الى ان تصل الى الاصول المالية ذات السيولة العالية والتي عادة تستحق الدفع في فترات قصيرة تتراوح بين 3 - 6 اشهر اهمها اذونات الخزينة والتي تصدرها الحكومة للاقتراض لفترات قصيرة وتكون غالبا بسرعة التداول ويمكن تحويلها الى ارصدة نقدية بسهولة ومع ذلك فهي لا تعتبر نقودا وانما يطلق عليها اسم اشباه النقود وتضاف هذه الاوراق المالية الى ما هو متداول من نقود اي الى M3 واذا اردنا قياس السيولة في الاسواق المالية او الاقتصاد بشكل عام يكون عبر مقياس السيولة (L)

L = M3 + اصول مالية عالية السيولة

* العوامل المؤثرة في عرض النقود *

1- الاحتياطيات غير المقترضة (NBR)

ان تأثير الاحتياطيات على عرض النقود هو تأثير طردي لان زيادتها تؤدي الى ارتفاع مقدرة الجهاز المصرفي على منح القروض او "خلق النقود" وانخفاضها يؤدي الى انخفاض هذه القدرة

- يمكن ان تتغير الاحتياطيات غير المقترضة لعدة اسباب اهمها:

أ- عمليات السوق المفتوحة: اي قيام البنك المركزي ببيع وشراء الاوراق المالية وهو أمر يعتمد على سياسة البنك المركزي بالنسبة لتوفير الائتمان

ب - التغير الحاصل نتيجة لتعامل دوائر الدولة مع الجمهور وقيام البنك المركزي بوظيفة كبنك الدولة، فأي انفاق حكومي يدفع بشيك مسحوب على البنك المركزي لصالح الجمهور يؤدي الى ارتفاع احتياطيات البنوك التجارية والعكس صحيح بشرط ايداع الشيك في بنك تجاري وعدم سحبه نقدا من البنك المركزي

ج - التدفقات المالية الناتجة عن انتقال رؤوس الاموال او السلع بين الدول فزيادة الصادرات مثلا تؤدي الى استلام البنوك التجارية لمبالغ من الخارج يمكن ان تعزز ارصدتها لدى البنك المركزي والعكس يحصل في حالة الاستيراد.

العامل الاهم من هذه العوامل الثلاثة هو السوق المفتوحة والذي بواسطته

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة السادسة (3)

يستطيع البنك المركزي التحكم بعرض النقود من خلال التأثير على الاحتياطيات المصرفية

(2) الاحتياطيات المقترضة (BR)

الاحتياطيات المقترضة من الناحية النظرية، لها نفس تأثير الاحتياطيات غير المقترضة على عرض النقود اي انه تأثير صاطردي. الا انهما من الناحية العملية يختلفان بأمرين هما:

أ- ان البنوك التجارية لا تقترض من البنك المركزي او الاسواق المالية الاحتياطيات الا في حالة الضرورة وتكون عادة عند انخفاض احتياطياتها الى اقل من مستوى الاحتياطي الالزامي. فالبنوك هي صاحبة القرار في الاقتراض او عدمه اي زيادة الاحتياطيات المقترضة او تخفيضها والبنك المركزي القرار بقبول منح القرض او عدم منحه اما في حالة العمليات المفتوحة فأن الاحتياطيات غير المقترضة يمكن ان تتغير بدون تدخل من البنك التجاري نفسه اي ليس له خيار في تقررها.

ب- يستطيع البنك المركزي رفض اقتراض البنوك التجارية لاي سبب من الاسباب وليس لهذه البنوك حق الاعتراض. لان عملية الاقتراض قد تكون براي البنك المركزي ناتجة عن سوء ادارة البنك او ان زيادة القروض بخصوصة قد تؤدي الى ضغوط تضخمية على الاقتصاد، لذا فأن توفرها واستخدامها محدودان بحدود ضيق من الاحتياطيات غير المقترضة

ج- الاحتياطيات الفائضة (ER)

ويقصد بها في معادلة عرض النقود رغبة البنوك التجارية بالاحتفاظ باحتياطيات فائضة او ما يسمى بالطلب على الاحتياطيات الفائضة. فبافتراض ثبات حجم الاحتياطيات الكلية للجهاز المصرفي التجاري. فأن زيادة الطلب على الاحتياطيات الفائضة تعني عدم استخدامها في منح القروض او خلق النقود الائتمانية مما يؤثر سلباً على عرض النقود

د- العملة في التداول:

كيف تؤثر التغيرات في العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي على عرض النقود؟ للاجابة على هذا السؤال يجب ان نحدد اولاً كيفية حدوث هذه التغيرات. فقد تحصل التغيرات في العملة المتداولة باحدى طريقتين او الاثنتين معاً وهما:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة السادسة ٤

أ- قيام الحكومة بالاقتراض المباشر من البنك المركزي الذي يقوم بإصدار كميات إضافية من العملة، وهذا لا يحصل إلا عندما تكون الحكومة عاجزة عن تمويل نفقاتها من خلال إيراداتها أو القروض العامة، وتأثيرها واضح على عرض النقود حيث تزيد الكميات الإضافية من العملة عرض النقود

ب- زيادة رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالنقود بشكل عملة يدوية ودائع مصرفية مع بقاء حجم العملة الصادرة ثابتاً.

5- نسبة الاحتياطي القانوني *

* إن العوامل المؤثرة في عرض النقود ترتبط بقرارات ثلاث جهات هي:
البنك المركزي، والبنوك التجارية، والجمهور. يحدد البنك المركزي ثلاثاً من هذه العوامل بشكل رئيسي هي متطلبات الاحتياطيات القانونية الجزئية، الاحتياطيات غير المقترضة، والاحتياطيات المقترضة، ويحدد الجمهور طلبه على العملة في التداول وعلى الودائع المصرفية، بينما تحدد البنوك التجارية طلبها على الاحتياطيات الفائضة وتشترك مع البنك المركزي في تحديد الاحتياطيات المقترضة

ونستطيع إيجاز العوامل المؤثرة في عرض النقود بالمعادلة التالية والتي يظهر منها أن عرض النقود يعتمد على خمس عوامل هي:-

$$Ms = C + \frac{1}{rr}(BR + NBR - ER)$$

١- الاحتياطيات غير المقترضة (NBR)
٢- الاحتياطيات المقترضة (BR)
٣- الاحتياطيات الفائضة (ER)
٤- العملة في التداول (C)
٥- نسبة الاحتياطي القانوني (rr)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة الخامسة (١)

١١ عرض النقد ١١

① مفهوم عرض النقد: ان اصطلاح عرض النقد انما يشير الى الرصيد الكلي لوسائل الدفع المحلية والتي يمتلكها العامة في الدولة ويقصد بالعامة "الافراد، منشآت الاعمال، شركات وكل الفئات التي تحتفظ بالنقود بخلاف الحكومة المركزية او الخزانة، البنك المركزي، والبنوك التجارية.
يعرف عرض النقد بأجمالي القوة الشرائية لدى الافراد او المؤسسات المختلفة خلال فترة زمنية معينة. ويعرف ايضا بانه متوسط كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع في فترة زمنية معينة.

M1

② عرض النقد بالمعنى الضيق ويقصد به مجموع وسائل الدفع المتداولة لتسوية المعاملات الحالية في مجتمع خلال مدة زمنية معينة
كما يسمى هذا الحجم من النقود بنقد العمليات الجارية، ويدعى في الاقتصاد بعرض النقد M1 وتدخل في هذا التعريف العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الاشخاص في تعاملاتهم اليومية اي النقود المتداولة، اضافة اليها حجم النقود المحتفظ بها في المصارف على شكل حسابات جارية او ودائع تحت الطلب
في الاقتصاديات الحديثة فان الكمية الكلية للنقود المحتفظ بها بواسطة العامة في شكل معدل الانفاق انها تتكون عادة من:

أ) نقود العملة، ويقصد بها العملة المعدنية المساعدة والنقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي واحيانا وزارة الخزانة والموجودة في التداول

ب) الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية: والتي تكون قابلة للسحب بالشيكات والتي يطلق عليها ايضا ودائع الحسابات الجارية، وطالما كانت نقود العملة انما هي نقود قانونية بمعنى ان العامة يلتزمون بقبولها كوسيلة للدفع وكذلك في سداد الديون، ولما كان الذي يقوم باصدارها الحكومة او سلطة حكومية مثل البنك المركزي، فليس هناك شك في قبولها العام كوسيلة للدفع، ولذلك فانها تعد جزءا خاصا من عرض النقود وبالمثل فانه طالما ان الودائع تحت الطلب انما يمكن سحبها بواسطة الشيكات دون الحاجة الى سابق اخطار ودون خسارة او عقوبة فهي بلا شك تعد نقودا ومن ثم هي جزء من عرض النقود، وفي الحقيقة فان الودائع المصرفية تعد نقودا لاطها في الاقتصاديات الحديثة انما تتمتع بالقبول العام في سداد الديون ومن ثم فهي تعمل كوسيط في التبادل، الا انه يجب ان

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة الخامسة

يفهم ويكون واضحاً ان الودائع تحت الطلب المقبولة السحب بواسطة الشيكات تعد نقوداً ولكن الشيك وحده لا يعد نقوداً فالشيك هو اداة يمكن بها تحويل الودائع ولذلك فالشيك في حد ذاته لا قيمة له ولكن تحويل الوديعة فقط بواسطته هو ذا قيمة ومن ثم فأن الشيك لا يعد نقوداً ولا يتمتع بالقبول العام كوسيط في التبادل وذلك لان الشخص المحرر له او لامره الشيك لا يمكن ان يكون متأكداً مما اذا كان هناك حقيقة اي نقود او ودائع في المصرف يمكن تحويلها له.

اما بخصوص الودائع لاجل التي يحتفظ بها في البنوك التجارية تعتبر لا تعد نقوداً ولذلك لان مثل هذه الودائع يمكن سحبها فقط في نهاية مدة زمنية معينة او عن طريق تحمل عقوبة او الحصول على اذن مسبق ومن الممكن ان ينظر اليها على اساس انها اشبه نقود والتبرير لاستبعاد الودائع لاجل من عرض النقود هو انه بينما تستخدم هذه الودائع كمخزن للقيمة الا انها في حد ذاتها لا تعد وسيلة للدفع مساوية لوسائل الدفع الاخرى، ولا شك ان الودائع لاجل تعد اصولاً سائلة ولكنها ليست سائلة بدرجة كافية حتى يمكن اعتبارها انها نقود وعليه فأن الحسابات الجارية في البنوك تعد نقوداً بينما حسابات الودائع (الثابتة او الادخارية) عبارة عن شبه نقود.

يجب ان نستبعد من عرض النقد نقود العملة والودائع تحت الطلب المملوكة للخزانة والبنك المركزي والبنوك التجارية والتي تعد مؤسسات تصدر النقود والتي تحمل هذه الارصدة جزئياً كاحتياطي للودائع تحت الطلب المملوكة بواسطة العامة وهذا لاستبعاد من عرض النقود ضروري لان في حسابات النقود الحاضرة التي تحتفظ بها هذه المؤسسات ازدواج في الحساب.

وعليه باختصار فأن عرض النقود يتكون من (النقود المعدنية المساعدة واوراق البنكنوت) والودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة السابعة

النقود والسيولة والثروة

- **النقود والسيولة**

١- السيولة : تعني قدرة الأصل أو الموجود في التحول إلى نقد سائل بسرعة وسهولة وبكلفة منخفضة. وتعتبر النقود القانونية والكتابية أعلى درجات السيولة، أو أن سيولتها مطلقة وكاملة ومن ثم قابلة للاستعمال في أي لحظة في الحاضر والمستقبل وبدون أي كلفة. لذلك يرغب الأفراد الاحتفاظ بالنقود من بين العديد من الموجودات السائلة المؤلفة لثروتهم في حين تعتبر الموجودات الأخرى ذات سيولة نسبية . فمثلاً الودائع الثابتة والسندات الحكومية لا يمكن أنفاقها بشكل مباشر ألا أذا تم تحويلها إلى نقود أو ودائع جارية، ولان عملية تحويلها تحتاج إلى وقت وجهد معينين، لذا فأنها لا تعتبر وسائل دفع . وبالتالي فأن سيولتها أقل من النقود.

٢- معايير تحديد درجة السيولة: فهي نوعين

الأول : يتمثل بكلفة المعاملات أو كلفة التحويل ويقصد بذلك النفقات التي تترتب على تحويل الموجودات التي لا تتمتع بصفة السيولة التامة إلى نقد . ومن هذه النفقات أجور الوساطة المالية، وتكاليف العمليات المصرفية، نفقات الاتصال والنقل والرسوم المفروضة على مبيعات الموجودات المالية بالإضافة إلى الوقت والجهد اللازمين لتحويل الأصول. فكلما كانت كلف التحويل منخفضة كلما زادت سيولته وهذا يجعله أكثر قرباً من النقود . .وعلى الرغم من كلفة التحويل تسري على كافة الموجودات المالية ألا أنها تختلف من موجود لأخر. فمثلاً ودائع التوفير يتم تحويلها إلى نقد بعد الحضور إلى البنك . أما الودائع الثابتة فيتم تحويلها إلى نقد بعد تقديم أشعار مسبق بالسحب وانقضاء مدة الوديعة . وبخلاف ذلك فأن البنك سيمتنع عن دفع الفوائد المترتبة عليها. لذلك تكون سيولة ودائع التوفير أكبر من سيولة ودائع الثابتة . كذلك الحوالات الخزينة والأوراق التجارية فأنها تكلف بعض النفقات المتمثلة بسعر الخصم أذا ما قدمت قبل مدة استحقاقها.

الثاني :ويمثل الخسائر المحتمل تحملها عند تحويل الموجودات إلى نقد . وتنشا هذه الخسائر عن التغيرات التي تطرأ على القيمة الاسمية للموجودات (مثل السندات) خلال الفترة الفاصلة بين لحظة شرائها وبيعها. فمن المحتمل قد تنخفض القيمة السوقية عن القيمة الاسمية للموجودات . فكلما زادت هذه المخاطر كلما انخفضت سيولة الموجود. في حين ينعدم هذه الخطر بالنسبة للنقود. وعليه يمكن تقسيم الموجودات إلى ثلاثة أقسام تبعاً لدرجة سيولتها :

١. السيولة من الدرجة الأولى : وتضم الموجودات التي تتمتع بأقصى درجات السيولة . وأشكالها العملة الأوراق النقدية والمسكوكات والودائع الجارية لدى البنوك التجارية وودائع التوفير البريدية التي يمكن سحبها بواسطة الشيكات .

٢. السيولة من الدرجة الثانية : وتشمل الموجودات المالية القريبة من النقود من حيث قدرتها على

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التحول السريع إلى نقد وبكلفة مالية منخفضة . وأنواعها هي ودائع التوفير والودائع الثابتة وودائع الادخار لدى صناديق الادخار والأوراق التجارية.

٣. السيولة من الدرجة الثالثة : وهي الموجودات التي تكون سيولتها أقل من الموجودات السابقة، فانها تتمتع بقابلية أقل على التحول إلى نقد. وأهم أنواعها السندات الحكومية وخاصة الطويلة الأجل، والعقارات

- **النقود والثروة**

يقصد بالثروة في التحليل النقدي قيمة مجموع الموجودات المالية والحقيقية المملوكة من قبل فرد أو مشروع في لحظة زمنية معينة. وتقسم الثروة إلى قسمين :

١. الثروة المادية أو الحقيقية : وتشمل على الأموال المادية أو السلع المادية كافة التي تمكن صاحبها من الحصول على شيء نافع. أي تكون قابلة لإشباع الحاجات البشرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة شريطة أن تكون قابلة للانتقال من شخص لأخر، ومحدودة في كميتها ولها قيمة مبادلة أي تكون محلاً للبيع والشراء تشمل :

- سلع الاستهلاك ، أي السلع التي تشبع الحاجات البشرية بصورة مباشرة كالملابس والوقود.
- سلع الإنتاج ، وهي أموال لا تستخدم في إشباع حاجة الإنسان بشكل مباشر، بل تستخدم لإنتاج سلع أخرى كالأرض والمصانع والمواد الأولية.

٢. الثروة المالية أو السائلة

وتتألف من مجموعة من الأصول والأوراق النقدية والمسكوكات والودائع المصرفية والأوراق التجارية والأسهم والسندات وبوليصات التأمين . وتولف هذه الأصول بمجموعها الموجودات المالية وهي حقوق لمالكيها على جهة أخرى . فالعملة في التداول تمثل حقاً لمالكها على جهة إصدارها (البنك المركزي)، فهي مقبولة من قبل جميع أفراد المجتمع كوسائل مبادلة . وكذلك الودائع المصرفية لدى البنوك التي تؤلف حقوق للأفراد والمشروعات على البنوك التجارية وبقية المؤسسات المالية الوسيطة. أما الأسهم فأنها تمثل حقوق ملكية في مشروع ما على شكل شركة مساهمة، وتمنح صاحبها حق التمتع بربح هذه الشركة مع تحمل الخسارة

أما السندات فهي أوراق مالية تثبت حقوق حامليها (الدائنين) على جهة إصدارها (المدينين) سواء كانوا حكومة أو مشاريع خاصة . حيث يتم إصدارها وبيعها على الجمهور بقصد الاقتراض لتمويل العمليات الإنتاجية . وتتعهد جهة إصدارها بدفع فوائد عليها في أوقات محددة قد تكون سنوية أو نصف سنوية وتدفع هذه الفوائد كنسبة مئوية من قيمتها الاسمية . ويتمتع حاملها بحرية التصرف بها فهي قابلة للتداول، أي يمكن بيعها وتحصيل قيمتها في أي وقت. كما أن هناك الأوراق التجارية كالكمبيالات أو السفتجة كأداة من أداوت الائتمان. وهي أمر يحرره الساحب على المسحوب عليه يأمر دفع مبلغ معين في تاريخ معين لمصلحة شخص أخر.

س/ ماهي الخصائص التي تميز الموجودات المالية عن الموجودات الحقيقية أو المادية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١. أن الموجودات المالية تدر عائداً نقدياً، في حين الموجودات الحقيقية توفر الخدمات المادية.

٢. أن شكل الموجودات الحقيقية له صلة وثيقة بقيمتها، فقيمة المباني والعدد الإنتاجية تعتمد بشكل قاطع على حالتها المادية . اما الموجودات المالية فمثلاً السندات تتشابه في شكلها المادي مهما كانت قيمتها مئة الف او خمسة مئة الف او اكثر او اقل.

٣. أن تكاليف نقل ملكية الموجودات المادية تشكل نسبة من قيمتها، بينما هذه الكلفة تنخفض بدرجة كبيرة في الموجودات المالية.

٤. تتعرض الموجودات الحقيقية إلى الاندثار بسبب التقادم، مما يؤثر سلباً على قيمتها، وهذا الاندثار ليس له وجود في الموجودات المالية.

٥. تحتل الموجودا ت المالية درجة أعلى في سلم السيولة من الموجودات الحقيقية . الأمر الذي يجعلها بدائل قريبة من النقود.

٦. تهبط قيمة الموجودات الحقيقة في نهاية عمرها باستثناء الأراضي في حين تصل قيمة الموجودات المالية حدها الأقصى وقت استحقاقها.

٧. أن الموجودات الحقيقية تنشأ عن طريق العملية الإنتاجية، بينما الموجودات المالية تخلق عندما الأفراد والمؤسسات يتولون إصدارها وبيعها .

،،،

سرعة تداول النقود

مفهوم سرعة تداول النقود :

يقصد بسرعة تداول النقود بأنها متوسط عدد المرات الذي تنتقل فيه وحدة النقد من يد لأخرى كوسيط للتبادل خلال فترة زمنية معينة هي عادة سنة . ومن هذا المفهوم نستطيع أن نتعرف فيما أذا كانت نفس الوحدة النقدية تستخدم لمرة واحدة أو لمرات عديدة خلال السنة. وعادة تتحرك النقود عبر الزمن نتيجة استخدامها بشكل دائم في المبادلات، فالدينار المنفق من قبل المستهلك لشراء سلعة يمكن أن يعود إلى مجرى الأنفاق عندما يستخدمه البائع (المنتج) في العملية الإنتاجية لشراء خدمات عوامل الإنتاج، وهكذا يمكن استخدام الدينار مرات عديدة في العمليات الاقتصادية نتيجة انتقاله من شخص لأخر. وما دامت سرعة تداول النقود تمارس نفس التأثير الذي تمارسه كمية النقود، يصبح بالإمكان أحلال الأولى محل الثانية لإتمام نفس المقدار من المعاملات الاقتصادية. وفي هذا الصدد ينبغي أن نميز بين كمية النقود في لحظة زمنية وبين الأنفاق النقدي خلال فترة من الزمن . فكمية النقود هو متغير رصيدي (خزين) قابل للقياس في لحظة زمنية . أما الأنفاق النقدي فيعتبر متغير تدفقي يتم في فترة من الزمن. وأن سرعة تداول النقود تعبر عن معدل الأنفاق،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وان الأنفاق المتكرر للوحدة النقدية من شأنه أن يضاعف كمية النقود الموجودة أصلاً في التداول . فكلما ينخفض معدل أنفاق الوحدة النقدية كلما انخفضت سرعة تداول النقود، أي عندما يقرر الأفراد احتجاز جزء من الدخل النقدي عن الأنفاق بسبب الاكتناز أو الاحتفاظ بالقوة الشرائية على شكل أرصدة نقدية. وبالعكس تزداد سرعة التداول النقدي عندما يسرع الأفراد في أنفاق الأرصدة النقدية التي تم الاحتفاظ بها في فترات سابقة. ان زيادة سرعة تداول النقود تعتبر مؤشراً نقدياً لزيادة الأنفاق النقدي . وهو ما يد ل على انخفاض الطلب على النقود. فسرعة تداول النقود هي معكوس الطلب النقدي.

*** قياس سرعة تداول النقود**

يمكن التميز بين نوعين من سرعة التداول النقدي.

أ – سرعة دوران المعاملات أو سرعة الدوران التبادلية للنقود:

يقصد بالمعاملات مجموع السلع النهائية الاستهلاكية والإنتاجية والمنتجات الوسيطة والموجودات المالية التي تباع وتشتري خلال السنة .ويحتاج لحساب المعاملات أن نأخذ بالاعتبار كل مرة تباع وتشتري فيها السلع والأصول المالية خلال السنة . لذلك تمثل سرعة الدوران التبادلية للنقود متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها كل وحدة من الوحدات النقدية في المعاملات أي في عملية البيع والشراء للسلع والأوراق المالية في السنة. ويتم قياس سرعة المعاملات وفق الطريقة الآتية:

$$Vt = \frac{T}{M}$$

حيث أن :

Vt تساوي سرعة المعاملات.

T حجم المعاملات.

M كمية النقد في التداول

ب – سرعة الدوران الدخلية أو سرعة دوران الدخل النقدي:

ترتبط سرعة دوران الدخل بالإنتاج النهائي من سلع وخدمات فقط (الدخل القومي أو الناتج القومي). أي أنها لا تأخذ جميع المعاملات المتصلة بالسلع النهائية والسلع الوسيطة والأوراق المالية .وتعرف بأنها متوسط عدد المرات التي تدخل فيها الوحدة النقدية (دخل الفرد) لتعود مرة أخرى إلى مجرى الأنفاق على السلع والخدمات خلال السنة . فعندما يشرع رجال الأعمال إلى تحقيق الإنتاج فأنهم يؤجرون خدمات عوامل الإنتاج. ويدفعون نظير هذه ال خدمات الإنتاجية كأجور للعمال و فوائد لرأس المال وإيجار للأرض وأرباح للمنظم .وحين تستلم هذه العوامل عوائدها تعود لتنفقها في شراء السلع والخدمات. وما قدمته هذه العوامل داخل أسواق السلع والخدمات يمثل دخلاً جديداً لمن يحصل عليه .وهكذا فأن عدد المرات التي تنفق فيها الوحدة النقدية بوصفها دخلاً نقدياً على السلع والخدمات المؤلفة للدخل القومي خلال السنة هي التي تكون سرعة دوران الدخل . فهي تقيس معدل انفاق الدخل وتقاس سرعة الدوران الدخلية للنقود وفق الصيغة التالية :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

$$Vy = \frac{Y}{M}$$

حيث أن :

Vy : سرعة دوران الدخل.

y :تمثل الدخل القومي أو الناتج القومي.

M : تمثل كمية النقود في التداول.

مثلا كان حجم الدخل القومي (20) مليون دولار وكانت كمية النقود في التداول في تلك السنة 2 مليون دولار فأن سرعة دوران الدخل تكون

$$Vy = \frac{20}{2} = 10$$

بمعنى ان الدولار الواحد ينتقل من يد الى 10 مرات

*** العوامل المؤثرة في سرعة تداول النقود**

١. الدورات الاقتصادية :

إن سرعة التداول النقدي تزداد في أوقات الانتعاش الاقتصادي، حيث يبلغ الإنتاج والاستخدام مستويات عالية تميل سرعة التداول إلى الارتفاع . وسبب ذلك لان حجم الأرباح والأسعار والأنفاق يزداد مما يؤدي إلى انخفاض حجم الأرصدة النقدية التي ترغب الوحدات الاقتصادية الاحتفاظ بها بشكل عاطل . وبالعكس تميل سرعة التداول النقود إلى الأنخفاض في فترات الركود والكساد الاقتصادي . لان هذه الفترات تتسم بزيادة الطلب على النقود أو تفضيل السيولة بسبب التوقعات التشائمية لرجال الأعمال حول الأسعار وحجم الأرباح والطلب على السلع والخدمات.

٢. تغيرات سعر الفائدة :

تمارس أسعار الفائدة تأثيراً ملحوظاً على سرعة تداول النقود .ففي أوقات ارتفاع معدل الفائدة على الموجودات المالية مثل الودائع الزمنية وودائع التوفير والسندات، يميل الأفراد إلى تقليص أرصدتهم النقدية مما يزيد من سرعة تداول النقود .فما دام الطلب على النقود يتماشى عكسياً مع سعر الفائدة. ويحصل العكس عندما تنخفض معدلات الفائدة على الموجودات المالية خاصة في أوقات الركود الاقتصادي حيث يزداد تفضيل الأفراد للسيولة النقدية بسبب انخفاض العوض المدفوع للتخلي عنها (الفائدة) مما تنخفض سرعة تداول النقود.

٣. عادات الادخار والأنفاق : إن الأفراد يوزعون دخلهم بين الاستهلاك والادخار، فإذا تم تفضيل الاستهلاك على الادخار، أي ان الفرد ينفق الجزء الأكبر من دخله على الاستهلاك فان هذا يقود إلى انخفاض الطلب على الأرصدة النقدية ومن ثم تميل سرعة التداول النقدي إلى الارتفاع. لان زيادة الاستهلاك هو زيادة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأنفاق وتدفق الدخل النقدي لمرات عديدة . وبالعكس اذا كان الفرد يميل إلى الادخار، فانه سيحجب جزء من دخله عن الأنفاق ومن ثم سيزيد من احتفاظه بالنقود ويقلل من سرعة التداول.

٤. التوقعات بالنسبة إلى أسعار السلع والخدمات :

اذا توقع الأفراد ان مستوى الأسعار سيرتفع فانهم سيسارعون في التخلص منها بأسرع وقت بسبب انخفاض قيمتها قوتها الشرائية عن طريق شراء السلع فترتفع سرعة تداول النقود . وبالعكس اذا توقعوا انخفاض في مستوى الأسعار فانهم سيقللون أنفاق أرصدتهم النقدية بسبب ارتفاع قيمة النقو د. مما يزيد من الطلب على النقود تفضيل السيولة وانخفاض سرعة تداول النقود.

٥. درجة انتظام استلام الدخل :

إن سرعة تداول النقود تعتمد على انتظام استلام الدخل، فالفرد الذي يستلم دخله بشكل منتظم اسبوعياً أو شهرياً سيوزع أنفاقه على مدى الأسبوع أو شهر ومن ثم سيقل متوسط ما يحتفظ به من النقود ، أرصدة نقدية ومن ثم سترتفع سرعة تداول النقود .وبالعكس اذا كان استلام الدخل غير منتظم فان الفرد سيحتاج إلى ميزانية لتنظيم أنفاقه وبالتالي سيحفظ بأرصدة نقدية أكبر من الفرد الذي يكون دخله منتظم مما يؤدي إلى انخفاض سرعة تداول النقود.

٦. مدة استلام الدخل :

كلما قصرت المدة الزمنية الفاصلة بين فترتي استلام الدخل، كلما زادت سرعة تداول النقود . والسبب أن الفرد سيزيد من نفقاته معتمداً على إيراداته النقدية المتكررة على فترات قصيرة .وبالتالي ستقل الأرصدة النقدية المحتفظ بها ومن ثم ستزداد سرعة تداول النقود . وبالعكس كلما اتسعت المدة التي يتم فيها استلام الدخل، كلما احتاج الفرد إلى أرصدة نقدية أكبر لتمويل نفقاته النقدية لمدة طويلة، وبالتالي ستنخفض سرعة تداول النقود.

٧. التزامن بين استلام الدخل وأنفاقه :

إن سلوك الأفراد إزاء أنفاقهم للدخل النقدي المستلم يؤثر على سرع تداول النقود . فإذا كان الأفراد يسرعون في أنفاق دخلهم بالكامل حال استلامها دون تأخير . فأن سرع التداول سترتفع . وبالعكس اذا تم أنفاق لدخول على فترة أوسع، فأن الأفراد سيحتفظون بأرصدة نقدية وستنخفض سرعة التداول.

٨. التوقعات إزاء الدخل المستقبلية :

تخضع سرعة التداول في ارتفاعها أو وانخفاضها إلى ما يتوقعه الأفراد من توسع أو انخفاض لدخولهم النقدية في المستقبل. فإذا توقع الإفراد أو كانوا على جانب من اليقين بالمعرفة بأن دخولهم النقدية مستمرة في المستقبل، فأنهم لا يحتفظون بأرصدة نقدية مما يزيد م ن سرعة تداول النقود . أما أذا ساد عدم التأكد حول دخولهم المقبلة فأن هذا سيزيد من أرصدتهم النقدية وتقل سرعة تداول النقود.

٩. درجة تطور النظام المالي :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٩٠ . أساليب بيع السلع داخل الاقتصاد :

أذا كان أسلوب البيع يسمح للأفراد اقتناء السلع بالإقساط فأن ذلك سيعمل على تقليص الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ومن ثم تنشيط تدفق الدخل وزيادة سرعة تداول النقود . أما أذا كان البيع عن طريق الدفع نقداً فأنهم سيضطرون بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية لمواجهة مشترياتهم المستقبلية مما يؤدي إلى انخفاض سرعة تداول النقود.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة الثامنة

أولا: النقود الالكترونية

- مفهوم النقود الالكترونية

يقصد بالنقود الالكترونية على أنها مجموعة التواقيع والبروتوكولات الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعلياً محل تبادل العملات التق ليدية، وهذا يعني أن النقود الكترونية أو الرقمية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية. التقديرية

- أشكال النقود الالكترونية

١- البطاقات البلاستيكية

أكثر الأنواع شيوعاً واستخداماً لهذا النوع من النقود تعتبر البطاقة الائتمانية الالكترونية، ويستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو تسديد قيمة ما يحصل عليه من سلع و خدمات سواء كان ذلك من خلال شبكة الانترنيت أو الشراء من المتاجر التي تقبل هذا النوع من البطاقات من خلال وضعها في جهاز قارئ البطاقة دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف. أو شريحة مغناطيسية يحتوي كافة وتعمل هذه البطاقات من خلال شريحة الكترونية المعلومات الضرورية للعميل وحسابه اللازمة لإتمام عملية البيع . وتماشياً مع التطور الالكتروني ظهرت والتي نوع أخر من البطاقات البلاستيكية بهدف حماية المتعاملين بها وهي البطاقة الذكية تتيح لحاملها أمكانية تعبئة رصيدها الكترونياً، وتتفوق على بطاقات الشريط المغناطيسي بقدرتها التخزينية العالية ونسبة الخطأ المتدنية فيها . وأن آلية عمل جميع هذه البطاقات تتطلب الجهة المصدرة لها (كشركة المصدرة) أو المصارف كوكلاء ومتعامل بها والجهة التي تقبل بهذه البطاقة كالتاجر مثلاً . ويستطيع حاملها بمجرد أبرازها للمحلات التجارية تتم عملية البيع بعد تأكد من سلامة البطاقة أو رصيدها فيتم خصم المبلغ المطلوب من رصيد العميل لصالح الجهة الأخرى كا لتاجر مثلاً. ومن أشهر الشركات التي .(Master Card) و (Visa) تصدر البطاقات البلاستيكية هي

٢- النقد الرقمي

يقصد بالنقد الرقمي، الأنظمة البرمجية المخصصة لدفع النقود عبر الانترنيت ويتطلب استخدام النقد الرقمي ثلاثة أطراف لضمان كفاءته وسلامة التعامل به وهذه الأطراف هي (العميل ، والمصرف الذي يعمل الكترونياً عبر الانترنيت والمتجر) والى جانب ذلك لابد من أن يتوفر لدى كل طرف من هذه الأطراف برنامج النقود الالكترونية نفسه ومنفذ لشبكة الانترنيت . وبعد تحقيق الشروط أعلاه يمكن استخدام النقود الالكترونية في أتمام عمليات البيع والشراء والدفع عبر الانترنيت وذلك من خلال إرسال هذه النقود على شكل مرفق في رسالة بريد الكتروني.

٣- التحويلات المالية الالكترونية

يقصد بنظام التحويلات الالكتروني هو عملية منح الصلاحية لمصرف ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة أو المدينة الكترونياً من حساب مصرفي إلى حساب مصرف أخر .وأغلب الأحيان يكون هذا النظام مرتبط بنظام مدفوعات الكتروني لدى البنك المركزي، حيث يقوم البنك المركزي بعملية المقاصة الكترونياً الدائنة والمدينة للمصارف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- الشيكات الالكترونية

وهو مثل الشـــيك التقليدي، لكنه يحتوي على خط مرمز بالحبر المغناطيســـي ويتم قراءته بموجب أجهزة خاصة تعمل على قراءة الصكوك كمطابقة التوقيع وقراءة المبلغ الكترونياً . وتعتمد فكرة الشيك الالكتروني على وســـيط (مصـــرف) يشـــترك فيه العميل من خلال فتح حســـاب جاري خاص به، مع تحديد التوقيع الالكتروني وتسجيله في قاعدة بيانات المصرف الكترونياً . والشيكات الالكترونية ارخص وأكثر ملائمة من استعمال الشيكات التقليدية.

- مزايا النقود الالكترونية :

تتمتع النقود الالكترونية رغم تعدد أشكالها بمزايا تتفوق فيها على النقود التقليدية وهذه المزايا هي :

١- التكلفة الاقتصادية المنخفضة : حيث تعتبر عملية استخدام التحويل أو التسديد اليكترونياً ارخص من استخدام الأنظمة المصرفية التقليدية.

٢- بســيطة وســهلة الاســتخدام : تســهل النقود الالكترونية التعاملات البنكية اذ لا تتطلب الإجراءات التقليدية في المصارف كملء الاستمارات وغيرها.

٣- لا تخضع للحدود : يمكن تحويل النقود الكترونية من أي مكان الى أخر في العالم، وفي أي وقت كان، لاعتماده ا على الانترنيت أو الشـيكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية أو السـياسـية أو العوائق أمام نقل الأموال.

٤- السرعة في أنجاز الدفع : والتي تتم فور الانتهاء من ضغط أخر الأزرار المطلوبة على لوحة المفاتيح في الحاسوب.

٥- الأمان والثقة في التحويلات المالية : تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الالكترونية أجهزة خاصة تدعم بروتوكولات الحركات المالية الآمنة . كما تمنح ألامان لحاملها بدل من حمل النقود الورقية التي قد تتعرض للسرقة والضياع والتلف.

ثانيا: المصارف التجارية

مفهوم المصارف التجارية :

هي تلك المصارف التي تقبل الودائع التي تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزا ول عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي . عن طريق الاستثمار المالي بما في ذلك المساهمة في أنشاء المشروعات . ومزاولة العمليات المصرفية والتجارية والمالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

- **وظائف المصارف التجارية :**

١- الوظائف التقليدية

سميت بهذا الاسم بسبب تزامن هذه الوظائف من التطور التاريخي لعمل المصارف وهذه الوظائف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هي :

أ- منح القروض : تعد هذه الوظيفة الاستثمار الأول والرئيس للمصارف التجارية، حيث تمنح القروض المختلفة إلى المتعاملين معها، رغم تفضيلها تاريخياً لمنح القروض قصيرة الأجل. وتعتبر القروض المصرفية أهم مصادر التمويل الخارجية للمستثمرين في دول العالم لذلك بقت هذه الوظيفة جزء لا يتجزأ من عمل المصارف.

ب - قبول الودائع على اختلاف أنواعها : تشكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة للمصارف التجارية حيث تصل ما يقارب (٧٥ %) من هذه المصادر.

٢- الوظائف الثانوية

سميت بهذا الاسم وذلك لظهورها بعد الوظائف التقليدية ونتيجة تغيرها مع التطورات الاقتصادية

ومن أهم الوظائف الجديدة للمصارف التجارية:

أ- الاستثمار بالعملات الأجنبية.

ب- إصدار الأوراق المالية.

ت- أدارة الاستثمارات لحساب العملاء.

ث - تقديم الاستشارات المالية لعملائها.

- **مصادر أموال البنوك التجارية واستخداماتها :**

يمكن التعرف بسهولة على جانب الموارد وجانب الاستخدامات من خلال الميزانية العامة للبنك التجاري وتحتوي هذه الميزانية جانبين:

١ - جانب الموجودات أو الأصول وتمثل استخدامات أموال المصرف التجاري

٢ - جانب المطلوبات أو الخصوم وتمثل موارد البنك.

يقصد بالموجودات جميع حقوق البنك التجاري على الوحدات الاقتصادية المصرفية وغير مصرفية فضلا عن استثمارات في المباني والعقارات، أي حقوقه اتجاه الغير . ووفقاً لهذا التعريف تشمل الموجودات ما لديه من نقود قانونية وما يحتفظ به من أرواق مالية مختلفة كحوالات الخزينة والسندات العامة وما قدمه من قروض وسلف للأفراد والمشروعات ومباني وأثاث وحقوق البنك التجاري على البنك المركزي لاحتفاظه بجزء من موجوداته النقدية بصورة احتياطيات لدى البنك المركزي وكذلك حقوقه على البنوك الأخرى لاحتفاظه من الودائع لديها.

أما المطلوبات فيقصد بها جميع حقوق الأفراد والمشروعات والمساهمين والبنوك الأخرى على البنك التجاري، أي التزامات أو ديون البنك التجاري للغير . وتشمل كحساب رأس المال والاحتياطي والودائع والقروض التي يحصل عليها من البنك المركزي والبنوك الأخرى.

*** عند تحليل ميزانية البنك التجاري يجب مراعاة القواعد الآتية :**

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١- إن ميزانية البنك التجاري تمثل تح ليلاً لعملياته في لحظة زمنية معينة، أي تعكس الميزانية طبيعة المركز الحالي للمصرف في لحظة زمنية معينة ولا تشير إلى فعاليته عبر فترة زمنية معينة.

٢- إن أي معاملة يقوم بها المصرف يجب أن تقيد قيداً مزدوجاً مرة في جانب الموجودات ومرة في جانب المطلوبات .

٣- استناداً إلى ما تقدم تقوم الميزانية العامة للبنك التجاري على معادلة أساسية :

الموجودات = المطلوبات

ميزانية البنك التجاري

الموجودات(الأصول)	المطلوبات(الخصوم)
١- موجودات نقدية - في الصندوق - لدى البنك المركزي - حسابات لدى البنوك الأخرى ٢- استثمارات في الاوراق المالية: - حوالات الخزينة العامة - سندات حكومية - سندات الشركات الخاصة ٣- القروض والسلف - أوراق تجارية(كمبيالات، سندات أذنيه مخصومة) - سلف وقروض مختلفة ٤- موجودات اجنبية ٥- شيكات قيد التحصيل ٦- موجودات اخرى	١- حسابات راس المال - راس المال المدفوع الاحتياطيات ٢- الودائع - ودائع جارية - الودائع الآجلة ودائع ادخارية - ودائع اجنبية - ودائع حكومية ٣- الاقتراض من البنك المركزي ٤- الاقتراض من البنوك الأخرى ٥- حسابات البنوك الأخرى ٦- شيكات مستحقة الدفع ٧- مطلوبات لخرى
مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات

وبعد هذه المقدمة السريعة، لابد من أن نتناول بالشرح أهم مكونات الميزانية التي توجز موارد واستخدامات البنك التجاري.

أولاً : موارد البنك التجاري (مطلوباته)

تتألف هذه الموارد (المطلوبات) عادة من الموارد الذاتية والموارد غير ذاتية.

١. الموارد المالية الذاتية : وتضم حسابات رأس المال وتتألف هذه الحسابات من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ- رأس المال : يقصد برأس المال المدفوع، الموال المساهمون لإنشاء البنك . ويشكل رأس المال المدفوع حجر الأساس في البنك التجاري . وتظهر أهميته من خلال الوظائف التي يؤديها

كتغطية نفقات تكوين البنك مادياً وفنياً، حيث توجه المصارف رأس المال في بد اية تاسيسها نحو الأصول الثابتة المتمثلة بالمباني والمعدات اللازمة للمصرف للقيام بأعماله . كما يعد رأس المال المدفوع الضمانة الأولى للمودعين في حال تعرض المصرف للخسائر التشغيلية الناجمة عن عجز بعض المقترضين عن التسديد أو انخفاض قيمة الموجودات أو الأصول ال تي يستثمر فيها المصرف موارده .

ب- الأرباح غير الموزعة :

فهي تلك الأرباح المتبقية من أجمالي الأرباح بعد توزيع حصص المساهمين من الإرباح . وهي تزداد عندما أرباح البنك المتولدة عن نشاطه الائتماني والاستثماري لا توزع بالكامل على المساهمين . كما أنها تنخفض عندما يتعرض البنك إلى خسائر تشغيلية . وهي تشكل حقوق المالكين تجاه الموجودات.

ت- حساب الاحتياطي :

ينشأ حساب الاحتياطي بعزل جزء من الأرباح السنوية الصافية غير الموزعة على المساهمين، ويقلص البنك من حجم الأرباح غير الموزعة بتكوين احتياطي لتغطية الخسائر المحتملة لعمليات الإقراض والاستثمار . وحساب الاحتياطي أما أن يفرض بحكم القانون لتدعيم حساب رأس المال أو يترك تحديده لقرار أدارة البنك بهدف دعم المركز المالي للبنك وزيادة ثقة عملائه فيه.

٢- الموارد المالية غير الذاتية :

وتشمل على الأنواع الآتية :

أ- الودائع المصرفية

تمثل الودائع الأموال التي يحصل عليها المصرف التجاري من الأفراد أو المؤسسات والهيئات بهدف الاحتفاظ بها لدى المصرف التجاري . وهي حقوق المودعين على موجودات البنك . وللودائع الأثر الأكبر في تعزيز قدرات البنك المالية في منح القروض والقيام بالاستثمارات المالية . وتشكل الودائع بأنواعها حوالي ٧٥ - ٩٠ %من مصادر أموال المصارف التجارية، وهذه النسبة تعرض بشكل واضح وظيفة الوساطة المالية للمصرف التجاري بين وحدات العجز ووحدات الفائض في المجتمع . وأهم أنواع الودائع هي :

- الودائع الجارية (تحت الطلب)

المبالغ المودعة من الأفراد أو المؤسسات لدى المصرف التجاري . وهذه النوع من الودائع مكن المطالبة بها فوراً . أي بدون تأخير زمني و بدون شروط مسبقة ويمكن السحب عليها بواسطة الشيكات. ولا يتم دفع فوائد عليها للمودعين، بسبب عدم وجود أي قيد عليها عند السحب . كلما زادت نسبة الودائع الجارية من أجمالي الودائع زادت نسبة السيولة لدى المصارف وبالعكس كلما كانت الأهمية النسبية للودائع الأخرى أكبر من الأهمية النسبية للودائع الجارية، كلما أطمأن المصرف أكثر على مركز سيولته وكان بإمكانه توجيه موارده نحو الاستثمارات المصرفية . وتعتبر الودائع المصرفية ضمن مكونات عرض النقد وذلك لسيولتها العالية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- **الودائع الزمنية او الودائع الآجلة:** لا يستطيع العميل السحب عليها ألا بعد مرور فترة زمنية معينة من إيداعها وبأخطار مسبق (حسب الفترة التي يتم الاتفاق عليها بين العميل والمصرف). وهذه الودائع لا تتداول بالشيكات كما هو الحال بالنسبة للودائع الجارية . أي تتميز بانخفاض درجة سيولتها مقارنة بالودائع الجارية . لكنها تغل عائداً نقدياً يتمثل بالفائدة
- **الودائع الادخارية:** وهي الودائع التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية وخاصة الأفراد. بإيداعها لدى البنوك و أمكانية السحب عليها عند الطلب . فهي تتميز بخاصية التحويل السريع إلى وسائل دفع في أي وقت . وبرغم من أمكانية تحويلها إلى نقود بسهولة ألا أن سيولتها تبقى أقل من سيولة الودائع الجارية، بسبب عدم أمكانية السحب عليها بواسطة الشيكات . أما من ناحية المردود المالي، فالودائع الادخارية شأنها شأن الودائع الزمنية، تغل فائدة لأصحابها ولكن هذه الفائدة تظل منخفضة نسبياً مقارنة مع الودائع الزمنية بسبب ارتفاع سيولتها. ومن أمثلة الودائع الادخارية ودائع توفير البريد وشهادات الإيداع لدى البنوك التجارية.

ب- الاقتراض من البنك المركزي والبنوك الأخرى :

يعتبر الاقتراض من البنك المركزي مصدراً من مصادر أموال البنك التجاري . حيث يقوم البنك المركزي بتزويد البنك التجاري في حالات خاصة وتحت شروط معينة:

- مواجهة انخفاض سيولة المصرف التجاري، وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، بسبب سحوبات العملاء. أو التمادي في منح القروض.
- انخفاض احتياطيات المصارف بسبب ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني أو بسبب زيادة طلب المستثمرين للائتمان الناجم عن تصاعد مستوى النشاط الاقتصادي.

وفي مثل هذه الحالات يلجأ المصرف التجاري لتزويده بالسيولة من البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض . ولا يتوانى البنك المركزي في أمداد المصارف التجارية بالسيولة وذلك حسب الظروف الاقتصادية والنقدية السائدة، فإذا أراد البنك المركزي يخلق قدراً من الرواج الاقت صادي يقوم بتنشيط الوضع الاقتصادي من خلال تقديم السيولة . وبالعكس فأنه يمتنع من إقراض المصارف التجارية في أوقات التضخم، تاركاً لها الاقتراض من البن وك التجارية الأخرى ذات الفيض في مواردها النقدية . وعادة تكون كلفة الاقتراض (الفائدة) من المصارف التجارية مساوية أو أقل من كلفة الاقتراض من البنك المركزي. وعليه يكون هذا الاقتراض التزاماً للمصرف اتجاه المصارف التي اقترض منها .

ت- حسابات البنوك الأخرى والبنوك المراسلة :

وهي ودائع البنوك الأخرى المحلية أو المراسلة، حيث تقوم بعض المصارف بإيداع جزء من مواردها التي حصلت عليها عن طريق إيداعات الوحدات الاقتصادية لدى بنك تجاري أخر وهذا الإيداع يمثل مصدراً من مصادر أموال البنك المودع لديه وتوظيفاً للبنك صاحب الوديعة يحقق من ورائه عائد.

ث- مطلوبات أخرى

وتضم فقرات متنوعة أخرى كفوائد المستحقة الدفع لأصحاب الودائع والضرائب المستحقة الدفع والمبالغ المودعة كتأمينات خطابات الضمان وغيرها من النفقات المؤجلة الدفع.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة التاسعة

ثانياً : استخدامات موارد البنك التجاري (موجوداته) :

يعكس جانب الموجودات في ميزانية المصرف التجاري الأوجه المختلفة لاستخدامات المصرف التجاري لموارده ال متاحة. ويهدف هذا الاستخدام إلى تحقيق أقصى الأرباح الممكنة لموارده من خلال توظيفها بدلاً من أبقائها عاطلة. ويمكن حصر أهم استخدامات المصارف التجارية في المجالات الآتية:

١- الموجودات النقدية

وتعرف أيضاً بأسم الاحتياطيات الأولية أو الاحتياطيات السائلة، وتتكون الأرصدة النقدية للمصرف التجاري من النقود الورقية والمعدنية (المسكوكات المساعدة) التي يحتفظ بها البنك في :

- خزينته أو في الصندوق.

- لدى البنك المركزي.

- لدى البنوك الأخرى المحلية والأجنبية.

- الموجودات التي في مرحلة التحصيل كالشيكات المستحقة على البنوك الأخرى.

أن الغرض الأساسي من الاحتفاظ المصرف التجاري بهذه الأرصدة يتمثل في توفير عنصر السيولة مواجهة سحوبات العملاء اليومية على مختلف ودائعهم ومقابلة متطلبات الاحتياطي القانوني المفروض من البنك المركزي كنسبة من الودائع . وهذا النوع من الموجودات يتصف بأعلى درجات السيولة، لكنه لا يدر أي فائدة. وتحتفظ البنوك التجارية أرصدة نقدية لدى البنك المركزي تتمثل بالاحتياطي النقدي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية كنسبة من مجمل الودائع . ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني قابل للتغير وفقاً لمتطلبات أهداف السياسة النقدية من خلال التحكم بحجم الائتمان المصرفي

٢- الاستثمارات

تقوم المصارف التجارية بعد سد متطلبات الاحتياطي القانوني بتوظيف أموالها الفائضة في استثمارات مالية، كالأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل (حوالات الخزينة) وطويلة الأجل (السندات العامة)، وسندات المشروعات القطاع العام الإنتاجية والخدمية . نظراً لما تدره هذه الأوراق من عائد مجزي للمصرف التجاري، وسبب هيمنة الأوراق المالية العامة على الاستثمارات هو أنها توفر لحائزها جملة من المزايا أهمها:

أ- التزام الدولة بالوفاء بقيمتها كاملةً، فهي مضمونة تماماً من قبل جهة إصدارها.

ب- قابلية بيعها في السوق وتحويلها إلى نقد بسرعة وبسهولة وبدون كلفة إلى نقد سائل . مما يجعلها عالية السيولة خاصة في الدول الصناعية لوجود سوق متطورة.

ت- استخدامها كضمان للاقتراض من البنك المركزي وكذلك للوفاء بجزء من متطلبات الاحتياطي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النقدي القانوني.

ث- أنها ذات مردود مالي، وتعرف الاستثمارات بأسم الاحتياطيات الثانوية أو (خط الدفاع الثاني)، إذ يمكن استخدامها لتزويد بالسيولة في الأوقات التي لا توجد فيها احتياطيات أولية كافية.

٣- القروض المصرفية

وتسمى أيضاً بالتسهيلات الائتمانية النقدية . وتعتبر مصدراً أساسياً من مصادر حصول البنك التجاري على الأرباح. حيث تعبر القروض أكثر أنواع الأصول عائداً وربحاً . لذا فأنها تؤلف الجزء الأكبر من موجوداته (استخدامات موارد البنك التجاري)، وتوفر البنوك أنواعاً مختلف ة من القروض لعملائها سواء كانوا أشخاص طبيعيين (أفراد) أو معنويين (شركات). وتمنح القروض بعد دراسة جملة من العناصر الخاصة بالمقترض والغرض من القرض والحالة الاقتصادية للقطر وذلك لضمان استرداد مبلغ القرض أو على الأقل تقليل المخاطر المحتملة . ويلجأ البنك إلى أخذ ضمانات من المقترض للاطمئنان على القرض ومن هذه الضمانات هي (الأوراق المالية، العقارات، الأوراق التجارية، الذهب، معدات والآلات وبضائع). وكذلك سمعت ومكانة المقترض في السوق فضلاً عن ضمانات أخرى كتقديم كفيل مثلاً يتعهد بتسديد القرض. وتتخذ القروض أشكالاً عديدة منها:

أ- الحسابات الجارية المدينة (السحب على المكشوف)

وتتمثل بقيام البنك بمنح عملية الحق في السحب على حسابه الجاري مبلغاً يتجاوز مقدار رصيده لدى البنك ولحدود معينة يتم الاتفاق عليها مع البنك مسبقاً . وهذا يعني أن البنك التجاري يضع تحت تصرف عميله تخصيصات تفوق عما يمتلكه من مبالغ في حسابه الجاري . ويتوجب على العميل دفع فائدة على مبلغ الذي تم استعماله فعلاً.

ب- خصم الأوراق التجارية

تعتبر السفتجة والسند لأمر (الكمبيالة) من أهم صور الأوراق التجارية، والتي يمكن التعامل بها كأداة لتسوية المدفوعات (المعاملات التجارية) ولتسوية الديون، نظراً لسهولة تحويلها إلى نقود . حيث يستطيع المستفيد (الحامل) من الورقة التجارية أن يقدمها للبنك للحصول على قيمتها قبل ميعاد استحقاقها . ويقوم البنك بخصمها له، أي دفع قيمتها بعد تنزيل مصاريف الخصم العمول ة (الفائدة) ويدفع البنك المتبقي للمستفيد. ويسمى سعر الفائدة التي تخصم به الورقة التجارية بسعر الخصم . ويقوم البنك بالاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وتقديمها إلى المدين لتحصيل قيمتها الاسمية.

ت- القروض النقدية المباشرة

يقصد بالقروض هي عبارة ع ن مبلغ من المال يقدمه المصرف للمقترض بمجرد الاتفاق بينه وبين المصرف على مقداره وموعد سداده و أي شروط أخرى تتعلق بالقرض . حيث يقوم المصرف بتقديم القروض المختلفة لعملائه للقيام بمشاريعهم، وذلك لان وظيفة إقراض الأموال هي أحد ى الوظائف الأساسية لعمل المصارف التجارية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ث- السلف :

يقصد بالسلف هي التزاماً من المصرف الى الحاصل عليها بالسحب منها في حدود المبلغ المصرح به . حيث يقوم البنك بتقديم سلف متنوعة للافراد لمواجهة حاجاتهم الاستهلاكية كسلف الموظفين وسلف الزواج وغيرها.

٤- الموجودات الأجنبية :

لا يقتصر تعامل المصارف التجارية على العملة الوطنية لوحدها، بل يتعداها للتعامل بالعملات الأجنبية. حيث يحتفظ البنك بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل، وذلك لإغراض تمويل التجارة الخارجية.

٥- موجودات أخرى

وتشمل على المباني التي يمتلكها البنك والتي يمارس فيها نشاطه والأثاث والمعدات والفوائد المستحقة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحاضرة العاشرة

السيولة المصرفية

أولاً : مفهوم السيولة المصرفية

السيولة المصرفية تعني قدرة البنك التجاري على التسديد نقداً لجميع التزاماته الجارية وعلى الاستجابة السريعة لطلبات الائتمان أو منح القروض. وهذا يتطلب توفير نقد سائل لدى البنك التجاري أو أمكانية الحصول عليه عن طريق تحويل بعض أصوله إلى نقد سائل بسرعة وبسهولة . أي يجب أن يحتف ظ المصرف بموجودات نقدية سائلة أو موجودات مالية تتغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياطيات النقدية الفورية. وتهتم البنوك التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف

المتخصصة وشركات التأمين . وهذا راجع لسببين، الأول أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها

كبير جداً. والثاني أن قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الآجل.

ثانيا: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

١- عمليات الإيداع والسحب على الودائع:

إن عملية سحب الودائع نقداً، لانجاز المعاملات تؤدي إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات البنك التجاري لدى البنك المركزي ومن ثم سيولته . وبالعكس فأن عمليات الإيداع، أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة البنك التجاري . وعندما يكون الإيداع أكبر من السحب فأن البنك التجاري يستطيع نقل الفائض من موارده النقدية إلى البنك المركزي . وبالعكس، أن عملية الإيداع لا تؤدي إلى تغير في ع رض النقد، وإنما يسفر عن تغير مكونات عرض النقد في زيادة الودائع الجارية على حساب العملة في التداول. وبالعكس

٢- رصيد عمليات المقاصة بين البنوك :

تزداد سيولة البنك التجاري أذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى العاملة في القطر . ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصدته النقدية . ولابد من أن نلفت النظر أن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عمليات المقاصة بين البنوك لا تؤثر على أجمالي السيولة المصرفية وإنما تؤدي إلى حدوث تغير في توزيع السيولة بين البنوك.

٣- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك:

يمتلك البنك المركزي القدرة على التأثير في السيو لة المصرفية من خلال تأثيره على حجم الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها . فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة انكماشية من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو رفع سعر أعادة الخصم أو بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة فأن ذلك سيؤدي إلى تخفيض حجم الاحتياطيات النق دية لدى المصارف وتدني قابليتها على منح الائتمان . ويحصل العكس أذا اعتمد البنك المركزي سياسة توسعية في زيادة حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف ومن ثم رفع قدرة الأخيرة على منح الائتمان. تؤدي زيادة رأس المال البنك إلى زيادة موارده النقدية وبالتالي سيولته المصرفية.

ثالثاً : طرائق معالجة انخفاض السيولة المصرفية :

إن ارتفاع سحوبات العملاء على ودائعهم وكذلك ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني وتوسع في منح الائتمان وأجراء الترحيلات المصرفية بخصوص تسديد أقيام الشيكات المسحوبة من قبل عملاء البنك لصالح عملاء بنوك أخرى . كل ذلك يعتمد على الأرصدة النقدية الموجودة لدى البنك التجاري . فإذا تعرض البنك التجاري إلى عملية تسريب واسعة على احتياطياته النقدية، فعليه أن يتصدى لمثل هذه الحالات بالطرق التالية:

١- الاقتراض من البنوك الأخرى :

يقوم بنك ما اللجوء إلى البنوك الأخرى طلباً للعون في صورة قروض تمكنه من تخطي النقص في أرصدته النقدية ويفترض وجود سوق نقدية تتوفر فيها كميات كبيرة من النقد . وعادة تفرض البنوك التجارية سعر فائدة على القروض التي تمنحها إلى البنك الذي بحاجة إلى رصيد نقدي لمواجهة مطاليب دائنيه. وعادة يكون سعر الفائدة موازي أو أقل من سعر فائدة المفروض من البنك المركزي.

٢- الاقتراض من البنك المركزي :

أ- قيام البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل وكذلك الأوراق المالية خاصة قصيرة الأجل منها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner